

بانوراما السياسة إحاطة سياسية دورية

أولاً: الشأن الفلسطيني

يتحرك المشهد الفلسطيني على وقع تصاعد المواجهة الميدانية في الضفة الغربية واستمرار التداعيات الإنسانية للحرب في قطاع غزة، بالتزامن مع انطلاق التحضيرات الرسمية للانتخابات التشريعية الفلسطينية، واتساع الاتصالات السياسية لتشكيل تحالفات وقوائم انتخابية، وسط مساعٍ فلسطينية لاستثمار الحراك الدولي في تثبيت الحقوق الوطنية والضغط لوقف العدوان.

ميدانياً، استشهد الفلسطيني محمود محمد محمود سليمان، البالغ 29 عاماً، برصاص قوات الاحتلال قرب قرية بيت عور التحتا غربي رام الله، عقب عملية دهس قالت سلطات العدو إنها أسفرت عن إصابة جندي احتياط بجروح خطيرة، تبين أنه نيريا دوف ليدر، نجل السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة. وأعقب العملية تصعيد في الإجراءات العسكرية بمحيط رام الله، مع تفعيل قيادة الفرقة 98 الإسرائيلية في جنوب الضفة وتعزيز الانتشار على الطرق الرئيسية ومحيط المستوطنات، في ظل مخاوف إسرائيلية من اتساع التوتر بالتزامن مع الأعياد اليهودية وموسم قطف الزيتون واقترب الانتخابات الإسرائيلية. وباركت حماس والجihad الإسلامي ولجان المقاومة العملية، ودعت إلى تصعيد المقاومة بمختلف أشكالها، وربطت بياناتها بين الحادثة والانتهاكات الإسرائيلية في الضفة وغزة والاقترحات المتكررة للمسجد الأقصى.

وفي قطاع غزة، استمر سقوط الضحايا جراء القصف وإطلاق النار الإسرائيلي، مع تسجيل سبعة شهداء وإصابات في تطورات ميدانية جديدة. وقد أعلن جيش العدو استهداف محمد أبو علوان، الذي وصفه رئيس حكومة العدو ووزير الدفاع بأنه مسؤول مالي كبير في حماس، خلال غارة على مركبة غربي خان يونس. وترافقت العمليات مع استمرار آثار الدمار الواسع، إذ تواجه طواقم الدفاع المدني صعوبات في انتشار الضحايا من تحت الأنقاض، بينما أعلن عن انتشار رفات 101 فلسطيني من منطقة مربع التاج، معظمهم من النساء والأطفال الذين كانوا داخل منازلهم عند استهداف المنطقة. ولا تزال الأوضاع الإنسانية مرتبطة بأزمة الإيواء والبنية التحتية والخدمات الأساسية؛ فقد أفادت المنظمات الأهلية بأن أكثر من 75% من خيام النازحين تعرضت للحرق، فيما تشير تقديرات الوضع الإنساني إلى تدمير نحو 830 كيلومتراً من الطرق، وعجز في إمدادات

المياه يصل إلى 70%، بما يفاقم صعوبة الحركة والوصول إلى الخدمات والإغاثة. وامتدت تداعيات الحرب إلى القطاع الزراعي، حيث تراجع عدد أشجار الزيتون في غزة، من نحو مليوني شجرة إلى 150 ألفاً، مع خسارة تقارب 90% من المساحة المزروعة، وتراجع حاد في الإنتاج وفرص العمل المرتبطة بالقطاع.

وقد برز إعلان نيكولاي ملادينوف اكتمال الترتيبات اللازمة لتولي لجنة إدارة غزة مهامها، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتوازي مع طرح خطة للتعافي وإعادة الإعمار بقيمة 2.45 مليار دولار، في ظل اتساع الاحتياجات الإنسانية والخدمية الناجمة عن تدمير الطرق والمنازل والبنية التحتية وتراجع الإنتاج الزراعي. وتبقى قدرة هذه الترتيبات على الانتقال إلى واقع عملي مرتبطة بتنفيذ الالتزامات السياسية والأمنية، وتأمين التمويل اللازم، وضمان تدفق المساعدات واستعادة الخدمات الأساسية في القطاع.

سياسياً، دخلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية مرحلة إجرائية جديدة، مع إعلان لجنة الانتخابات المركزية فتح باب الترشح لعضوية المجلس التشريعي لمدة 12 يوماً اعتباراً من 26 سبتمبر وحتى 7 أكتوبر 2026. ويترافق ذلك مع تحركات لتشكيل قائمة وطنية انتخابية موسعة، إذ تتواصل في القاهرة تفاهمات بين وحركتي حماس والجihad الإسلامي والملتقى الوطني الفلسطيني الديمقراطي والتيار الإصلاحي في حركة فتح، بمشاركة حسام بدران وزاهر جبارين وناصر القدوة ومحمد دحلان وزيد النخالة. ويستهدف الحراك تشكيل قائمة غير فصائية تضم شخصيات وطنية، فيما ينتظر استكمال صياغة البيان السياسي والأسماء، مع أخذ موقف القيادي الفتاوي مروان البرغوثي في الاعتبار. ويعكس هذا المسار محاولة لبناء صيغة انتخابية تتجاوز التنافس الفصائلي التقليدي، من دون أن تكون تفاصيل التحالف وتركيبته النهائية قد حُسمت رسمياً.

وبالتوازي، نظمت لجنة الانتخابات المركزية بالتعاون مع شركة ميتا ورشة لدعم مرصّد التحقق خلال العملية الانتخابية، ركزت على مواجهة التضليل والمعلومات الخاطئة، ورصد المحتوى الانتخابي وخطاب الكراهية والتحريض، وتعزيز وصول الجمهور إلى معلومات موثوقة، بما يحمي سلامة البيئة الرقمية ونزاهة العملية الانتخابية.

وعلى المستوى السياسي والدولي، برزت مواقف فلسطينية تؤكد أن منع الرئيس محمود عباس من الوصول إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لم يؤدّ إلى تغييب القضية الفلسطينية عن المناقشات، فيما شدد المندوب الفلسطيني رياض منصور على أن نحو 22 ألف طفل فلسطيني قُتلوا خلال الحرب، داعياً إلى محاسبة المسؤولين وحماية الأطفال الذين ما زالوا على قيد الحياة، وضمان المساعدات الإنسانية وإنهاء الاحتلال. وفي المقابل، دعت حماس إلى ترجمة المواقف العربية والإسلامية والدولية الداعمة لفلسطين إلى خطوات سياسية

ودبلوماسية عملية لوقف العدوان ورفع الحصار وضمان تدفق المساعدات، فيما طالبت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتحركات دولية لوقف الحرب والضم والتهجير، والضغط لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بوقف العمليات العسكرية والانسحاب وإعادة تأهيل القطاع.

ثانياً: شؤون العدو الاسرائيلي

يتحرك المشهد الإسرائيلي في اتجاهين متوازيين: استمرار الضغط العسكري والسياسي في الساحة الفلسطينية، وتصاعد المنافسة الداخلية استعداداً لانتخابات الكنيست المقررة في 27 أكتوبر/تشرين الأول. وقد شطبت لجنة الانتخابات المركزية القائمتين العربية المشتركة والعربية الموحدة، إضافة إلى المرشحين سامي أبو شحادة وعوفر كسيف، إلا أن القرارات ما زالت تحتاج إلى مصادقة المحكمة العليا. وفي المقابل، تظهر استطلاعات انتخابية تقارباً بين المعسكرات من دون أغلبية واضحة؛ إذ منح أحد الاستطلاعات حزب «يشار» برئاسة غادي آيزنكوت 22 مقعداً مقابل 18 لليكود، مع 52 مقعداً لمعسكر المعارضة و51 لمعسكر نتنياهو، بينما يمكن للقائمة المشتركة أن تضيف إلى المعارضة ثمانية مقاعد، وللقائمة الموحدة خمسة، من دون بلوغ عتبة الـ61 مقعداً اللازمة لتشكيل حكومة. كما اختار 48% من المشاركين آيزنكوت بوصفه الشخصية الأنسب لرئاسة الحكومة مقابل 36% لنتنياهو، فيما لم يحسم 16% موقفهم .

وتتراقق المنافسة الانتخابية مع إعادة ترتيب داخل المعارضة، بعدما اتفق آيزنكوت وأفيغدور ليبرمان على وقف الحملات المتبادلة والتعاون في مواجهة نتنياهو، بينما لا تزال المنافسة على قيادة المعارضة قائمة بين آيزنكوت ونفتالي بينيت. وفي المقابل، يبدو معسكر نتنياهو أكثر تماسكاً داخل مكوناته، في وقت تجعل فيه تعددية الأحزاب والخلافات داخل المعسكرين مسألة تشكيل الحكومة المقبلة شديدة التعقيد. كما ظهرت مقترحات سياسية تعكس طبيعة النقاش الداخلي حول إدارة الضفة، إذ طرح ليبرمان صيغة تقوم على إدارة الأردن للمنطقتين (أ وب)، وهو ما رفضه نتنياهو وسموتريتش باعتباره تنازلاً عن المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

وفي ملف الاستيطان والضفة، يعتزم حزب الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش عقد اجتماع لكتلته في موقع بؤرة استيطانية أُخليت قرب مجد الكروم. كما تصاعد السجال مع فرنسا بعد انتقادات إيمانويل ماكرون لعنف المستوطنين والانتهاكات بحق الفلسطينيين ودفاعه عن الاعتراف بفلسطين وحل الدولتين.

أما في المجال الدولي، فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية خطاباً أكثر صدامية مع الانتقادات الخارجية، بما في ذلك نشر مكتب نتياهو فيديو مولداً بالذكاء الاصطناعي يسخر من قادة ومسؤولين دوليين انتقدوا سياسات إسرائيل، في وقت تتسع فيه الضغوط الأوروبية والانتقادات المرتبطة بالاستيطان والحرب على غزة.

وعلى الصعيد العسكري، تواجه إسرائيل تداعيات المقاطعة الأوروبية التي طالت إمدادات ومكونات تستخدم في بناء الغواصات والسفن الحربية. فقد رفضت دول أوروبية، بينها النرويج والدنمارك وفرنسا، تزويد أحواض بناء السفن الألمانية بمكونات دفاعية مخصصة لمشروعات إسرائيلية، كما واجهت غواصة «إيه إتش دراغون» تأخراً في الوصول، واضطر طاقمها إلى سلوك مسار بديل امتد نحو ثمانية آلاف كيلومتر بعد رفض السماح لها بالرسو في موانئ أوروبية لإجراء اختبارات ومناورات. وتتزايد المخاوف الإسرائيلية من اتساع القيود على دخول السفن العسكرية والمدنية إلى الموانئ الأوروبية، ومن انعكاس ذلك على الإمدادات وتكاليف التأمين والتجارة البحرية، خصوصاً في ضوء التحديات التي سبق أن واجهتها إسرائيل في البحر الأحمر وميناء إيلات.

ثالثاً: الشأن العربي

يتحرك الشأن العربي حول القضية الفلسطينية باعتبارها محوراً سياسياً وأمنياً متصلاً بمستقبل المنطقة، مع استمرار التحرك المصري لدعم السلطة الفلسطينية واستعادة دورها في قطاع غزة. وشدد رئيس الوزراء المصري على ضرورة دعم السلطة وتمكينها من أداء مسؤولياتها، فيما أكدت القاهرة رفضها ضم الأراضي الفلسطينية أو تهجير الشعب الفلسطيني، وتمسكت بوحدة الأرض الفلسطينية وترابطها ودعم السلطة وصولاً إلى استعادة دورها في غزة. وفي الوقت نفسه، بقيت قضية احتجاز ثلاثة إسرائيليين في سيناء موضع تداول من دون صدور موقف مصري رسمي بشأنها.

وفي الأردن، ارتبط الموقف الرسمي بالتحذير من استمرار تدهور الوضع الفلسطيني وتأثيره في مستقبل المنطقة، حيث شدد وزير الخارجية أيمن الصفدي على أن مستقبل أطفال فلسطين لا يمكن أن يبقى رهينة للسياسات الإسرائيلية. أما في لبنان، فقد برز ملف الجنوب باعتباره نقطة اتصال مباشرة بين الأمن اللبناني والتطورات الإسرائيلية؛ إذ أكد الرئيس جوزيف عون أن لبنان يرحب بقوات بديلة لقوات اليونيفيل إذا تعذر تمديد مهمتها، معتبراً أن غياب قوة دولية بديلة سيخلق فراغاً أمنياً، خصوصاً في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لقرى وبلدات جنوبية. كما أشار إلى أن إسرائيل لا تطبق الاتفاق الإطار الذي تم التوصل إليه في واشنطن، ولا تلتزم بوقف إطلاق النار أو وقف تدمير المنازل وجرفها، أو تصحيح النقاط المختلف عليها على الخط الأزرق، أو إعادة الأسرى اللبنانيين.

وفي اليمن، تصاعدت المواجهات بين القوات الحكومية اليمنية والحوثيين على جبهات تمتد من غرب تعز ولحج إلى الساحل الغربي، مع احتدام القتال على المرتفعات المشرفة على باب المندب. وأعلنت القوات الحكومية استعادة مواقع وصد هجمات وإسقاط مسيرات حوثية، بالتزامن مع غارات جوية استهدفت تحصينات وتعزيزات للجماعة. ويتزامن التصعيد الميداني مع تفاقم أزمة النزوح، إذ حذرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن عدد النازحين داخلياً جراء التطورات الأخيرة قد يتجاوز 230 ألف شخص خلال الشهر المقبل إذا استمرت وتيرة القتال الحالية، بعدما فر أكثر من 130 ألفاً من منازلهم منذ مطلع الشهر الحالي.

وفي سورية، انتقل ملف الجولان إلى واجهة النقاش العربي والدولي مع تأكيد الرئيس أحمد الشرع أمام الجمعية العامة أن الجولان سيبقى أرضاً سورية، وربط ذلك برفض إجراءات الضم الإسرائيلية. وأشار الشرع إلى تنفيذ إسرائيل 500 غارة جوية على سورية وأكثر من 1200 توغل و300 عملية اعتقال، معتبراً أن هذه التحركات تتعارض مع التوجه الدولي الداعم لعودة سورية إلى المجتمع الدولي. وفي المقابل، أكد كاتس استمرار الموقف الإسرائيلي بشأن الجولان. أما على المستوى العربي الأوسع، فقد أكد وزير الخارجية السعودي أن قيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال يمثلان ركيزتين لأمن المنطقة واستقرارها .

وفي تونس، استمر ملف نشاط أسطول الصمود في الواجهة بعد رفض القضاء الإفراج عن عدد منهم، وتمديد فترة الاحتفاظ بهم على ذمة التحقيق، فيما مددت النيابة العامة احتفاظ 13 ناشطاً لمدة 48 ساعة على خلفية مشاركتهم في مسيرة تطالب بالإفراج عن نشاط الأسطول.

رابعاً: الشأن الاقليمي

تتواصل الاتصالات غير المباشرة بين واشنطن وطهران على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسط بحث مقترحات تتعلق بإعادة إحياء التفاوض وفتح مضيق هرمز. وأفادت المعطيات الإيرانية بوجود تبادل رسائل عبر الوسيط القطري، استمر نحو ساعتين، نقلت خلاله طهران شروطها إلى الجانب الأميركي، وفي مقدمتها تحرير الأصول المجمدة وقبول مسار الملاحة في هرمز وفق تفاهمها مع سلطنة عُمان. وأبدت إيران استعدادها لإعادة فتح الممر المائي خلال سبعة أيام والعودة إلى طاولة المفاوضات إذا اتخذت واشنطن الخطوات المطلوبة، فيما أكد وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أن التوصل إلى اتفاق سيحتاج إلى جهد شاق ووقت، مع الإشارة إلى استمرار الخيارات العسكرية الأميركية. ويعكس ذلك بقاء المسار الدبلوماسي قائماً، لكنه محاط بشروط متبادلة وخلافات لم تُحسم.

وفي سياق متصل ، تتجه تركيا إلى تعزيز ترتيباتها الأمنية والإقليمية بالتوازي مع توسيع تعاونها الاقتصادي مع العراق؛ إذ اتفق رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال لقائهما في نيويورك، على تسليم معسكر بعشيقه-زليكان شمالي العراق إلى الحكومة العراقية تدريجياً وفق آلية وجدول زمني متفق عليهما، بالتزامن مع بسط سلطة الدولة العراقية على سنجار وإنهاء وجود العناصر المسلحة الأجنبية المحظورة، في خطوة رحب بها المبعوث الأميركي توم براك باعتبارها داعمة للسيادة العراقية والأمن التركي. كما اتفق الجانبان على توسيع التبادل التجاري والاستثماري وتسريع المشاريع الاستراتيجية، وفي مقدمتها طريق التنمية. وفي المقابل، جددت أنقرة ضغوطها على اليونان بشأن تسليح جزر بحر إيجه ذات الوضع غير العسكري، محذرة من تداعيات الأنشطة العسكرية في قبرص على التوازن الأمني، ومشددة على ضرورة التنسيق المسبق بشأن مشاريع الكابلات والأنابيب والأنشطة البحثية في شرق المتوسط، مع تمسكها بحقوقها البحرية والجرف القاري. كما أكدت أن اتفاقية مكة للدفاع المشترك مع السعودية وباكستان تشكل إطاراً لتعزيز التعاون الدفاعي والأمني والردع المشترك.

خامساً: الشأن الدولي

يتبلور في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مسار دولي واسع حول فلسطين، يتجاوز المواقف العربية والإسلامية إلى مواقف من دول الجنوب ودول أوروبية وغربية. فقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من العنف والتهجير والاستيطان وشبح التطهير العرقي في فلسطين، وربط القضية بأزمة الشرعية وتطبيق القانون الدولي بصورة انتقائية، داعياً إلى الالتزام بالتدابير المؤقتة الملزمة لمحكمة العدل الدولية. كما ظهرت في كلمات عدد من الدول مواقف متقاربة حول ضرورة معالجة الوضع الفلسطيني، مع استمرار اعتبار فلسطين والحرب في إيران وأوكرانيا من أبرز الملفات المطروحة في الدورة الحالية .

وفي أوروبا، يتخذ الضغط على إسرائيل أشكالا تتجاوز المواقف السياسية إلى إجراءات اقتصادية مرتبطة بالاستيطان. فقد انضمت بريطانيا وفرنسا إلى ألمانيا وإيطاليا وهولندا وكندا والنرويج وأستراليا ونيوزيلندا والسويد وبلجيكا في رفض مشروع استيطاني يقسم الضفة ويضر بتواصل الأراضي الفلسطينية، كما اتجهت مجموعة من الدول الأوروبية والغربية إلى فرض أو دعم قيود على التجارة مع المستوطنات. وفي الوقت نفسه، تحدثت مواد أخرى عن حملة أوروبية للضغط على واشنطن بشأن الاستيطان وعنف المستوطنين، فيما أعلنت فرنسا دعمها لإجراء الانتخابات الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره .

وفي الملف القانوني، رفضت ألمانيا دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية، مؤكدة أهمية المحكمة في حماية القانون الدولي وحقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي الجمعية العامة، أثار انسحاب 77 وفداً قبيل كلمة نتنها هو تفاعلاً واسعاً، فيما بقيت القضية الفلسطينية حاضرة في مواقف دولية متعددة. كما واجه خطاب ماكرون حول فلسطين انتقادات من اليمين واليسار الفرنسي على حد سواء، رغم اتفاق الطرفين على إدانة ما يجري في فلسطين، بما يعكس استمرار الجدل داخل الدول الغربية نفسها حول كيفية التعامل مع إسرائيل والقضية الفلسطينية .

انتهى